

قانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥١

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٠ في
العام للركاب بالسيارات

نحن فاروق الأول ملك مصر

نقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا
عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تضاف إلى المادة العاشرة من القانون رقم ١٠٦
لسنة ١٩٥٠ في شأن النقل العام للركاب بالسيارات فقرات جديدة
بالنص الآتي :

لويجوز لوزير المواصلات بعد أخذ رأى مجلس النقل الاستشارى
أن يقرر نقل ترخيص من التراخيص المذكورة إلى شخص غير المرخص له
في الحالات الآتية :

(١) إذا اتفق المرخص له مع شخص آخر ولو كان غير مرخص له
على نقل التراخيص إليه .

(٢) إذا مات المرخص له واتفق الورثة على أن يقوم أحدهم أو نائب
هنهم بالاستغلال الذى كان مرخص فيه لمورثهم أو اتفقوا على نقله إلى
أجنبي عنهم .

(٣) إذا اندمجت شركة مرخص لها في شركة أخرى مرخص لها
ونص في عقد الاندماج على نقل الاستغلال إلى الشركة الأخيرة .

ويشترط للنقل في جميع الأحوال أن يكون المتقول إليه الترخيص
قادرا على الاستغلال بصورة تحقق مصلحة الجمهور .

تنتهى تلك التراخيص حتما في الميعاد المبين بالفقرة الأولى .

مادة ٢ - تضاف إلى القانون سالف الذكر مادة جديدة برقم ١٠
مكررا بالنص الآتي :

" لا ينفذ نظام الالتزام إلا بعد اتمام المدة المبينة بالمادة السابقة
ويجوز لوزير المواصلات بعد أخذ رأى مجلس النقل الاستشارى أن يمنح
خلال تلك المدة تراخيص جديدة إذا اقتضت الضرورة ذلك .

ولا تقوم الضرورة بالنسبة إلى الطرق المرخص فيها بوسائل نقل عام
إلا إذا لم يكن ما بالطرق المذكورة من هذه الوسائل وأيضا بحاجة الجمهور .

تعتبر هذه الصورة قائمة بالنسبة إلى الطرق غير المرخص فيها بأية
وسيلة من وسائل النقل العام . وتجدد تلك التراخيص سنويا على أن
تنتهى حتما في الميعاد المبين بالمادة السابقة .

مادة ٣ - تعدل المادة الثانية عشرة من القانون رقم ١٠٦
لسنة ١٩٥٠ على الوجه الآتي :

مادة ١٢ - تبنى المادة الرابعة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤
بتقرير النظام الخاص برسوم السيارات والمعلقة بالقانون رقم ٢٨
لسنة ١٩٤٤ وذلك فيما يتعلق بالسيارات المعدة للنقل المشترك للأشخاص .

مادة ٤ - تبنى وزراء المواصلات والعدل والداخلية تنفيذ هذا
القانون ويعمل به من ١٠ أغسطس سنة ١٩٥٠ .

نحن أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر في ٥ ذى القعدة سنة ١٣٧٠ (٨ أغسطس سنة ١٩٥١)

فأروق

نجامر حضرة صاحب الجلالة

لئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير الداخلية (بالنيابة)

عبد الفتاح حسن

وزير العدل (بالنيابة)

محمد محمد الوكيل

وزير المواصلات

محمد محمد الوكيل

قانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥١

بالموافقة على استيراد المواد التربوية والعلمية والثقافية
الموقع بليك سكيس في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٠

نحن فاروق الأول ملك مصر

نقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة وحيدة - لوافق على اتفاق استيراد المواد التربوية والعلمية والثقافية
الذى وافق عليه المؤتمر العام الخامس لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم
والثقافة (اليونيسكو) الموقع بليك سكيس في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٠ والملحق
نصه بهذا القانون .

نحن أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر في ٥ ذى القعدة سنة ١٣٧٠ (٨ أغسطس سنة ١٩٥١)

(*) ينشر نص الاتفاق فيما بعد مع مرسوم الامتداد

فأروق

نجامر حضرة صاحب الجلالة

لئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير الخارجية

محمد هلال الدين